حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد إبريل – يونيو 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تَحلِيلُ الأخْطاءِ الُّلغَوِيَّةِ الوَارِدةِ فِي الأحكَامِ الصَّادِرَةِ عنْ محكمةِ التَّمييزِ الأردنيَّةِ لِسنةِ 2022م

د/ عاطف عبد المجيد عبد النبي أبوجاجه*

أستاذ مساعد/ جامعة الملك فيصل / السعودية
atefjaa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/02/20
تاريخ قبول البحث: 2024/03/04
تاريخ النشر: 2024/06/30

المستخلص:

هدفَ البحثُ إلى تحليل الأخطاء اللغوية الواردة في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022م، وتصويبها من خلال بعض النماذج لقرارات تلك الأحكام. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فلقد أظهرت النتائج أن هناك أخطاءَ وردت في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية تتعلق بحركات الإعراب الأصلية، فكانت بعض الحالات تنصُبُ ما يستحقُّ الرفع، وترفعُ ما يستحقُّ النَّصب، وقد كثرت هذه الأخطاء في اسم الحرف الناسخ وخبره، خاصة عند توسط ظرف المكان (هنا أو هناك) بين الحرف واسمه.

وبناءً على نتائج البحث، فقد أوصى الباحث ضرورة العمل على إقامة دورات تدريبية في اللغة العربية للقضاة والعاملين في السلك القضائي، ويمكن ذلك من خلال التنسيق بين وزارة العدل والجامعات الأردنية.

الكلماتُ المفتاحيَّة: الأخطاء– اللغوية– الأحكام– محكمة التمييز

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المُقدِّمَة:

الحمدُ لله الذي أنزل علينا قرآنًا عربيًّا يُتلى آناء الليل وأطراف النهار، نتدبر آياته ونرتحل مع بيانه وفصاحته، لتستقيم ألسنتنا بلغة الضاد.

لمّا انتشر الإسلام وكثرت الفتوحات، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، واختلطت الشعوب من الألسن كافة، وتلاقحت الثقافات، وظهر اللحن على ألسن العرب نتيجة ذلك الاختلاط، دخلت اللغة العربية دائرة الخلط بين مفرداتها ومفردات اللغات الأخرى، فكثُر اللحنُ بين عامة العرب، فبرز من علماء العربية نفرٌ تصدوا لذلك، وحاولوا أن يجدوا مسلكًا لتصويب لحنهم والوقوف على أخطائهم، فظهرت مؤلفات أسست لقواعد اللغة العربية لتعيد القوم إلى استقامة ألسنهم وتحريرهم من كل لحن.

ولما مرتْ السنون ازداد اختلاط العرب بغيرهم، ومن البَدَهي أن تتأثر اللغة بغيرها من اللغات، ومع مرور الزمن كثرت الأخطاء وشاعت بين العامة خاصة في زمننا الذي نعيش فيه، فقد ابتعد بعض الناس عن اللغة العربية الفصيحة، وحاولوا أن يقلدوا اللغات الأجنبية، بكلامهم وكتاباتهم، فظهرت كثير من المفردات غير العربية وامتزجت بحديث الناس وكتاباتهم، ولم يعد يضير بعضهم الخطأ في اللغة، فتعددت الأخطاء بين أخطاء نحوية، وأخطاء إملائية، وأخطاء دلالية، وأصبح من الصعب السيطرة عليها وتحديدها.

وقد حاول بعض علماء اللغة والدارسين أن يرصدوا بعض تلك الأخطاء التي شاعت بين العامة، وحتى بين المتعلمين، فاستطاع بعضهم أن يحدد أشهرها، فكانت الأخطاء تتركز في علامات الإعراب، من حيث النصب والرفع والجر، فينصبون ما يستحق الرفع، ويجرون ما يستحق النصب لا سيما في علامات الإعراب الفرعية، وبعض الأخطاء في كسر همزة إن وفتحها، والتمييز بين اسم الحروف الناسخة وخبرها، والهاء التي تكتب بدلًا من التاء المربوطة، وأخطاء في كتابة العدد والمعدود، ومجموعة من الأخطاء الدِّلالية.

وليست هذه الأخطاء فحسب، بل تتعداها، لكن هذه هي من أكثر الأخطاء الشائعة التي تظهر في الكتب الرسمية، وفي كتابة الدارسين، حتى المتخصصين منهم، ونجدها في وسائل الإعلام المسموعة، والمقروءة، فلا يكاد مجال من تلك المجالات يخلو من الأخطاء، حتى في أحكام القضاء.

ولأن القضاء له أهمية قصوى في حياة الناس، والخطأ فيه قد يؤثر في سير العدالة، وقد يؤثر في الحكم الصادر من القاضي، فإن دراسة الأخطاء اللغوية الواردة في نصوص القرارات القضائية ذات أهمية كبرى؛ لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على نماذج من بعض الأخطاء اللغوية الواردة في قرارات الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف الأردنية، وذلك لسنة 2022م.

إشكاليَّةُ البحثِ وأسئلتُه:

هناك صلة وثيقة بين اللغة والقضاء، والحكم القضائي تُبنى عليه مصائرُ لكثير من الناس، وقد يكون نتيجته فقدان الإنسان لروحه، أو ماله، أو حريته، فالأمر في غاية الخطورة، لذا وجب على القضاة أن يهتموا بصياغة الحكم القضائي،

وأن تكون لغة ذلك الحكم صحيحة دقيقة، فلا تخرج عن قواعد اللغة؛ لأن تفسير تلك الأحكام يُبنى على فهم للغة العربية، لذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما الأخطاء اللغوية الواردة في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022م؟

أهميَّةُ البحثِ:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. لأنه يتناول موضوعًا غايةً في الأهمية، هو الأخطاء اللغوية الشائعة في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022م.
2. لأنه دراسة تطبيقية على أحكام ذات أهمية بالغة في حياة الناس، هي الأحكام القضائية.
3. لأنّه قد يكون بابًا للباحثين بأن يدرسوا تحليل الأخطاء اللغوية في الأحكام القضائية خلال فترة زمنية مختلفة.

أهدافُ البَحث:

سعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم الحكم القضائي لغةً واصطلاحًا.
2. تحديد الأخطاء اللغوية في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022.
3. الوقوف على نماذج من الأخطاء اللغوية الشائعة وتصويبها.

منهجُ البَحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فتم تحديد الأخطاء اللغوية الواردة في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022م، وتحليل تلك الأخطاء وتصويبها. وقد قسَّمَ البحث إلى مقدمة وتمهيد، وتناول الموضوعات الآتية: الأخطاء النحوية في استعمال علامات الإعراب، والأخطاء الواردة في الأعداد، والخطأ في التمييز بين الهاء والتاء المربوطة، والخطأ في كسر همزة إن وفتحها، والأخطاء الدّلالية.

التَّمهيد

مفهومُ الحُكْمِ لغةً واصطلاحًا:

الحُكْمُ لغةً يعني: "يقال حَكَمْتُ وأحكمت وحكّمت بمعنى منعت ورددت، ومن هنا قيل: للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم"[1]. وذكر ابن فارس في مقاييس اللغة: "الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حَكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها، يقال: حكمت الدابة وأحكمتها. وقيل: حكمت السفينة وأحكمته، إذا أخذت على يديه. والحكمة هذا قياسها؛ لأنّها تمنع من الجهل. وتقول: حكّمت فلانًا تحكيمًا منعته عمّا يريد. وحُكِّم فلان في كذا، إذا جعل أمره إليه"[2].

ويعرف الحكم القضائي اصطلاحًا بأنه: " كل إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية، وذلك أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم وأيًا كان مضمونه"[3]. وهو: "قرار يصدر عن محكمة قاضٍ أو أكثر في خصومة قضائية بهدف الفصل فيها بالشكل المقر قانونيا".

ومما يتصف به الحكم القضائي أنه يصدر عن هيئة قضائية في دعوى رفعت إليها وفقًا لقواعد أصول المحاكمات، فالسلطة القضائية تكوّنُ بناءً على أحكام القانون، وتكون في منازعات تكونت بين خصوم، ووفقًا للقواعد المقررة للفصل فيها[4].

والعلاقة بين القضاء واللغة علاقة تلازمية وضرورية، فهما يمثلان عنصرين أساسيين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فاللغة هي القالب الذي تصاغ فيه أحكام القضاء، وهي مستودع نصوص الدستور والقانون، وهي زاد القاضي وأداته التي يفصح بها عن وجه الحق والحقيقة نطقًا في قاعة المحكمة، والقضاء يحفظ للغة هيبتها بأحكامه التي تتأكد مصداقيتها كلما حرصت على سلامة اللغة، واجتنبت الخطأ فيها[5].

الأخطاءُ النَّحويَّة

الأخطاءُ النحويةُ في استعمالِ علاماتِ الإعراب:

يعرف الإعراب اصطلاحًا بأنه: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[6]، وتقسم علامات الإعراب إلى قسمين، هما:

أ. **علامات الإعراب الأصلية:** وتكون بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، والسكون في حالة الجزم[7].

ب. **علامات الإعراب الفرعية:** وهي العلامات التي تنوب عن العلامات الأصلية، وتحل محلها، وعددها عشر: منها ما تنوب حركة فرعية عن حركة أصلية، وأخرى ينوب حرف عن حركة أصلية وينوب حذف عن السكون[8].

والموضوعات التي تقع الإنابة فيها سبعة تسمى أبوابَ الإعراب بالبناية، هي: الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والمثنى، وجمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف، والفعل المضارع المعتل الآخر، والأفعال الخمسة[9].

الأخْطاءُ فِي علاماتِ الإعرابِ الأصليَّة:

من الأخطاء الواردة في قرارات التحكيم الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022 تلك المتعلقة بالحركات الأصلية، ومنها ما ورد في أحد القرارات، فجاء فيه: "أن حكم التحكيم صادراً....." [10]. تدخل إن وأخواتها على الجملة الاسمية، تنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، وهي ما يطلق عليها الحروف الناسخة "وكل واحد من هذه الحروف السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما وأحوالهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شيء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعاً، ويسمى؛ خبر الناسخ"[11].

وعند النظر في الجملة الواردة في هذا النموذج نجد أنها بدأت بـــ(أن) وهي من النواسخ، وعند تحديد اسمها وخبرها نجد أن (حكم) هو اسمها و(صادر) خبرها، لذا يكون (حكم) منصوبًا، و(صادر) خبرها، وفي النموذج جاءت كلمة (صادرًا) منصوبة وهذا خطأ وقع فيه محرر القرار، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (صادرٌ)؛ لأنها خبر إن مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم.

ويتكرر الخطأ نفسه في كلمة (صادرًا) وذلك كما ورد في نموذج لقرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز الأردنية وفي نموذج مشابه للنموذج السابق، فجاء في نص قرار الحكم: "وبالتالي صادراً عن هيئة ليس لها ولاية...." [12]. لقد عطف محرر هذا الحكم (صادرًا) على خطأ في حركة الإعراب تلك التي وردت في (صادرًا) في الجملة السابقة؛ وما عطف على خطأ، فإنه يوقع بالخطأ مرة أخرى، والجملة هنا في هذا النموذج فيها تقدير، فتقدر الجملة على النحو الآتي: (وبالتالي فإنه صادرٌ)، فالهاء العائدة على الحكم هي اسم (أن) وصادر خبرها، فتكون كلمة (صادر) مرفوعة، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (صادرٌ).

وتكثر الأخطاء في كتابة اسم إن وخبرها خاصة إذا دخل ظرفٌ بينها وبين اسمها، مثل الظرف هناك، وقد جاء مثل هذا النموذج في قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز: "وعند اعتبارها أن ذلك مخالفًا للنظام العام، كذلك عندما اعتبرت أن مدة التحكيم قد انقضت.." [13]

والصحيح أن (ذلك) في هذه العبارة اسم الإشارة مبني على السكون في محل اسم أن وخبرها كلمة (مخالف). إلا أن الكثير يظن أن أسماء الإشارة، ومنها (ذلك) تُعامَل معاملة (هناك) التي يكون إعرابها خبرًا مؤخّرًا. ومن هنا يأتي الخطأ واللبس.

الأخْطاءُ فِي علاماتِ الإعرابِ الفرعيَّة:

أما الأخطاء الواردة في حركات الإعراب الفرعية، فقد تضمنت بعض الأحكام أخطاء نحوية توظيف تلك العلامات، فقد ورد في الحكم القضائي الوارد عن محكمة الاستئناف: "رابعًا: أخطأت محكمة الاستئناف عندما عدّت أنَّ منحَ المتداعينَ طالبو التحكيم الحقَّ لهيئة التحكيم بتمديد مدة التحكيم..." [14].

نلاحظ من خلال هذا النموذج أن لفظة (طالبو) كان من المفترض أن تأتي مجرورة (طالبي التحكيم) على أساس أنها مضاف إليه مجرور وقعت بعد المصدر (مَنْح)، ولقد تم الخطأ بكتابتها مرفوعة بالواو ظنًا محرر هذا الحكم أنها خبر

إن، والصحيح أنّ خبر (إنّ) في الجملة السابقة هو الجار والمجرور (بتمديد...). ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد النحوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (طالبي).

وفي نموذج آخر من الأخطاء الواردة في علامات الإعراب الفرعية ما جاء في إعراب جمع المذكر السالم، وذلك فيما ورد في قرار الحكم لمحكمة التمييز الأردنية: "ومعظم الورثة مقيمين في دمشق"[15].

جمع المذكر السالم هو ما دلَّ على أكثر من اثنين ويكون مفرده مذكرًا، وينتهي بواو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر، وفي كلمة (مقيمين) في النموذج السابق جاءت منتهية بياء ونون، مع أن موقعها الإعرابي يأتي خبرًا مرفوعًا للمبتدأ (معظم)، لذا يكون مرفوعًا وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (مقيمون).

وفي نموذج آخر جاء فيه المثنى مخالفًا للقواعد اللغوية، فالمثنى يمثل حركات الإعراب الفرعية، والمثنى هو: "اسم يدل على اثنين متفقّين في الحروف والحركات، والمعنى، بسبب زيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف. وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة، أو الياء وقبلها فتحة، وبعدها نون مكسورة"[16]. فعلامة رفعه الألف، وعلامة نصبه وجره الياء، فجاء في نموذج قرار الحكم لمحكمة التمييز على النحو الآتي: "إن المدعية قد أصابها ضررين مادي ومعنوي ناجمين عن وفاة المعيل...." [17]. ومعنى الجملة أن ضررين قد أصابا المدعية، فالضرران هي فاعل، والفاعل مرفوع، لذا فتكون كلمة (ضررين) فاعل مرفوع وعلامة رفع الألف لأنه مثنى، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (ضررَان).

ويتكرر هذا الخطأ في نموذج آخر وفي المثنى تحديدًا، إذ ورد في نموذج لقرار حكم لمحكمة التمييز الأردنية: "فقد استمرت في إجراءاتها بناءً على استمرار طرفا التحكيم في الحضور...."[18]

نلاحظ أن كلمة (طرفا) تدل على اثنين ومفردها مذكر(طرف)، فهي مثنى، وقد حذفت النون للإضافة، وجاءت هذه الكلمة مضافًا إليه، وكلمة (استمرار) مضافًا، والمضاف إليه مجرور، وعلامة الجر للمثنى هي الياء، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (طرفي).

الخطأ في حركة الإعراب الفرعية للمثنى تتكرر في بعض النماذج التي تمثل قرارات الأحكام الصادرة عن محمة التمييز الأردنية، فجاء في قرار حكم صادر عن تلك المحكمة: "لم تراع أن المدعَى عليهما شركاءُ في حسابٍ مصرفي ومفوضين في بالتوقيع....." [19]. المثنى كما مرّ سابقًا أنه يعرب بالحركات الفرعية، فيكون مرفوعًا وعلامة رفعه الألف، ويكون منصوبًا أو مجرورًا وعلامة نصبه وجره الياء، وفي كلمة (مفوضين) هي تدل على اثنين مفردهما (مفوض)، وقد سبقها حرف الواو، وهو حرف عطف؛ أي أن هذه الكلمة معطوفة على اسم قد سبقها، والجملة تبدأ بـــ(أن) وهي تحتاج لاسم وخبر، فجاءت كلمة (المدعَى) اسم لأن فهي منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة على الألف، وخبرها كلمة (شركاء)، وهي مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على آخرها، وعند النظر في الجملة نجد أن كلمة (مفوضين) معطوفة على كلمة شركاء، لذا تكون مرفوعة، وعلامة الرفع في المثنى الألف، فمن الخطأ أن نعطف منصوبًا على مرفوع، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (مفوضان).

الأخْطاءُ الواردةُ فِي الأعْدَاد:

إنّ الأعداد الصريحة هي واحد واثنان وثلاثة.... وعشرة ومئة وألف، وكل ما تشعب عنها، وسميت بالصريحة للتصريح فيها بلفظ العدد، ويقسمها النحاة إلى أربعة أقسام اصطلاحية، هي: العدد المفرد والمركب والمعطوف والعَقد[20]. يقول الزمخشري: " إن أسماء العدد الأصلية اثنتا عشرة كلمة، هي: واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة، وسبعة، وثمانية، وتسعة، وعشرة، ومئة، وألف. أما ما عداها من أسماء الأعداد، فمتشعب منها"[21].

وتقع أكثر الأخطاء في العدد حين يكون مع معدود، فيكون الخطأ في تذكيره وتأنيثه بحسب المعدود، فالعدد من (1–2) العدد يطابق المعدود في تذكيره وتأنيثه، والأعداد (3–9) العدد يخالف المعدود في تذكيره وتأنيثه، ومن هذه الأخطاء ما ورد في نص قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز "والبالغة مساحتها ست دونمات ....."[22].

نلاحظ أن هذا القرار أورد عددًا هو (ست)، والعدد (6) يخالف المعدود من حيث التذكير والتأنيث، والمعدود هنا هو دونمات، وهي جمع، فنعيدها إلى مفردها فتكون(دونم)، وكلمة دونم مذكر؛ لذا وجب أن يكون العدد مؤنثًا، فنقول ستة دونمات، ويبدو أن محرر القرار قد تعامل مع المعدود في حالة الجمع، وهي في حالة الجمع مؤنثة، لكن الأصل أن نعيد الجمع إلى المفرد.

وتكثر الأخطاء في ألفاظ العقود، وهي أعداد محصورة لها حكم خاص بها، وهي تلك العقود التي تبدأ بعشرة وتنتهي بتسعين، ولكن العقد عشرة لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوي، ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية، ولا يذكر معها، رغم تسميته عقدًا[23].

وجاء في قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز الأردنية "تسديد خمسون ألف دينار"[24]. نلاحظ أن لفظ العقود الوارد في قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز هو (خمسون)، وألفاظ العقود تعامل معاملة جمع المذكر السالم، فهي تعرب إعراب جمع المذكر السالم في جميع الحالات لأنها ملحقة به[25].

وعند إعرابها فمن الأسهل أن نضع بدلًا منها اسمًا ونعربه، فنقول (تسديد مبلغ) فيكون إعراب كلمة (مبلغ) مضاف إليه مجرور، لذا يكون إعراب كلمة (خمسون) مضاف إليه مجرور؛ ولأن ألفاظ العقود تعامل معاملة جمع المذكر السالم، فإن علامة جر كلمة (خمسين) هي الياء، فتعرب: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية، وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (خمسين).

وقد جاء الخطأ أيضًا في اللفظة نفسها عندما تكررت في جملة أخرى، فجاء في نص قرار الحكم "بتسديد باقي ثمن أرض الكتيفة للمدعي وهو خمسين ألف دينار"[26]. لفظ العقود (خمسين) جاء بعلامة الإعراب الياء، وهذا يعني أن يكون مجرورًا أو منصوبًا؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والخطأ أن إعراب هذا اللفظ هو خبر للمبتدأ الضمير (هو)، وفي هذه الحالة يكون مرفوعًا، وعلامة رفع ألفاظ العقود هي (الواو) لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم، وفي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (خمسون).

الخَطأ بينَ الهَاءِ والتَّاءِ المربُوطة:

تكثر الأخطاء اللغوية في كتابة التاء المربوطة، فيكتبها بعضهم هاءً؛ لأن التاء المربوطة تلفظ هاءً عند الوقف، فيخلط بعضهم بين اللفظ في الوقف وكتابتها بالهاء، وقد ورد في نموذج قرار الحكم الصادر عن مكمة التمييز الأردنية: " راتب شهر عن كل سنه خدمة"[27]. نلاحظ أن كلمة (سنه) كتبت بالهاء بدلًا من التاء المربوطة، ويبدو أن الخطأ ورد بسبب الوقف على تلك الكلمة، ولو حرَّكنا هذه الكلمة لقلنا مثلًا (سنةٌ ماضيةٌ) فالتنوين لا يظهر على الهاء، لكنه يظهر على التاء المربوطة، لذلك فإن كلمة (سنة) هي بالتاء وليس بالهاء، ففي هذا النموذج مخالفة للقواعد اللغوية وعلى ذلك، فالكلمة تحتاج إلى تصويب لتصبح (سنة).

وفي النموذج نفسه، يتكرر الخطأ نفسه، فجاء في القرار نفسه: "راتب شهرين عن كل سنه خدمة"[28]. لو حركنا كلمة (سنه) لوجدناها قبلت التنوين مع التاء وليس الهاء، فقد أخطأ محرر قرار الحكم، فكلمة (سنة) هي بالتاء المربوطة وليس الهاء.

وجاء في نموذج لنص قرار حكم لمحكمة التمييز الأردنية: " بترك أسلاك الضغط العالي معريه ومكشوفة داخل المحل"[29]. نلاحظ أن محرر قرار الحكم قد وقع في خطأ، إذ استخدم الهاء في موضع يجب أن تستخدم فيه التاء المربوطة، فكتبها من غير نقطتين، والصواب أن يقول: (معرية)؛ لأن التنوين يظهر عليها، ويبدو أن محرر القرار قد اختلطت عليه كتابة هذه الكلمة، فوقف عليها وظنها هاءً.

كَسْرُ همزةِ إنَّ وفتْحُها:

تأتي همزة (إنّ) على ثلاثة أحوال، أولها: وجوب فتحها، وثانيها: وجوب كسرها، وثالثها: جواز فتحها وكسرها، ولكل حال من تلك الأحوال شروط تحكم ذلك، وتكثر الأخطاء في هذا الموضوع، فنجد الهمزة مفتوحة مع أنها تكون مكسورة، والعكس صحيح، وذلك لعدم معرفة بعض الناس بالقواعد التي تخضع لها هذه الهمزة فتحًا أو كسرًا.

وقد ورد في نص قرار حكم صادر عن مكمة التمييز الأردنية خطأً في كسر همزة (إن) وذلك في قولهم: "وفي ذلك نجد إن الثابت في هذه الدعوى إن المركّبة موضوع الدعوى....." [30]. نلاحظ أن همزة (إن) جاءت مكسورة مع أنها وقعت بين معمولين، وهي في هذه الحالة تكون مفتوحة، لذا الصواب (أن الثابت) بفتحها لا بكسرها، فيقول عباس حسن: "يجب فتحها في موضع واحد، هو: أن تقع مع معموليها جزءًا من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم إلا عن طريق مصدر منسبك من "أن مع معموليها. ففي مثل: شاع أن المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا. سرني أنك بارٌّ بأهلك – لا نجد فاعلا للفعل:"شاع "ولا للفعل: "سَرَّ "مع حاجة كل فعل للفاعل، ولا وسيلة للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من: أنّ "مع معموليها؛ فيكون التقدير: شاع كثرةُ المعادِن في بلادنا – سرني برُّك بأهلك وكذلك الفعل[31].

وجاء الخطأ نفسه في نص قرار حكم آخر، إذ ورد فيه: "وقبل بحث أسباب التمييز نجد إن الحكم الاستئنافي قد صدر وجاهياً....."[32]. والصواب أن تفتح همزة (أن)؛ لأنها وقعت بين معمولين.

وفي نموذج آخر فتحت همزة (إن) مع أنها جاءت بعد (إذ)، وهذه الحالة من الحالات التي تستوجب أن تكسر همزة (إن)، فجاء في نص قرار الحكم: "تجعلها بمنأى عن تطبيق تلك الاجتهادات إذ أنه وبالنسبة للشق الأول....." [33].

والصواب أن يقال: (إذ إنه وبالنسبة)؛ لأن همزة (إن) تكسر كما ورد في النحو الوافي "في حالات أن تكون في أول جملتها حقيقة، أن تقع في جملة الصلة، بحيث لا يسبقها شيء منها، وأن تقع في صدر جملة جواب القسم وفى خبرها اللام، وأن تقع في صدر جملة محكيّة بالقول، وأن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علِّق عن العمل، وأن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات"[34].

وورد خطأ في قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز الأردنية: "وفي ذلك نجد أن الثابت في هذه الدعوى إن المرْكَبة موضوع الدعوى..... [35]. نلاحظ في الحرف الناسخ (إن) قد جاءت مكسورة الهمزة، مع أنها لم تأتِ في أول الجملة، ولا بعد جملة القول، ولا في جواب القسم، بل جاءت بين معمولين، والقاعدة اللغوية تقول بمثل هذه الحالة تكون الهمزة مفتوحة، فكان كسر همزتها خطأ، والصواب أن يقول: (أن المركبة). وأفضل الطرق في التمييز بين فتح همزة (أن) أو كسرها أن نتفهم الحالات التي سبق ذكرها وتكسر فيها، وهي سهلة التحديد.

الأَخْطاءُ الدِّلاليَّة:

يختص علم الدلالة بدراسة اللفظ من حيث القصد الذي يرمي إليه، أي: دراسة المعنى المراد من اللفظ والعلاقة بينهما، ويقع الشخص في الخطأ الدلالي عندما يستخدم في كتابته ألفاظًا لا تحمل المعنى المراد الصحيح الذي ورد في المعاجم العربية[36]. ومن أسباب الوقوع في الخطأ الدلالي[37]:

- ضعف مهارة الكاتب الأدبية.
- قلة الاطلاع على كتب الأدب والمعاجم.
- التأثر باللهجة العامية المحكية التي سيطرت على العقل واللسان، وانعكست بشكل لا إرادي على المخاطبات الرسمية.
- انتشار المصطلحات الأجنبية الدخيلة على اللغة العربية.

جاء في قرار الحكم الصادر عن محكمة التمييز الأردنية: " وبدل أتعاب محاماة مقدارها (681) دينارًا"[38]. نلاحظ أن محرر الخطاب قد أعاد الضمير في كلمة (مقدارها) على المضاف إليه (أتعاب)، والأولى في عود الضمير أن يعود على المضاف (بَدَلَ) وليس على المضاف إليه (أتعابٍ)، والشواهد كثيرة على ذلك في لغتنا، لذا فالصواب أن نقول مقداره، فتصبح الجملة وبدل أتعاب محاماة مقداره (681) دينارًا.

وفي خطأ مشابه ورد في نص قرار الحكم نفسه: "المتضمن إلزام المدعى عليه بمبلغ (13610) دنانير..."[39]. وقد ذكر القرار في بدايته أسماء المدعى عليهم وكانوا خمسة، وفي هذ النموذج تعامل نص قرار الحكم على أنهم واحد، فاستخدم ضمير المفرد المذكر، والصواب أن يستخدم ضمير الجمع المذكر، لذلك الصواب أن نقول: (المتضمن إلزام المدعى عليهم بمبلغ 13610 دنانير).

وجاء في قرار الحكم نفسِه: "مع تضمين الجهة مقدمة الاعتراض"[40]. الأخطاء الدلالية يندرج تحتها ركاكة الصياغة، فقد تكون صحيحة من حيث ترتيب الألفاظ وتراكيبها، لكنها تميل إلى اللغة المحكية، فنجد في النموذج المذكور كلمة (الجهة)، وهي كلمة معرفة، لذلك تكون صفتها أيضًا معرفة، فكلمة (مقدمة) هي صفة لكلمة (جهة)، وكلمة مقدمة هي معرفة بالإضافة إلى كلمة الاعتراض، لكن الأصح في هذه الجملة أن نقول: (مع تضمين الجهة المقدمة للاعتراض)، فتصبح (المقدمة) معرّفة (بأل)، وهي صفة لكلمة (الجهة).

وفي نموذج آخر ورد في نص القرار للحكم الصادر عن محكمة التمييز: ويكون من حق المالكين الأصليين وحدهم الحق بمطالبة الجهة....." [41]. إن المتمعن في هذه الجملة يلاحظ خطأ واضحًا في الصياغة، وذلك من خلال تكرار كلمة (الحق) وإدخال الباء على كلمة (بمطالبة)، ولكي تكون الجملة أكثر تماسكًا يجب أن تحذف الكلمة الثانية (الحق) فلا داعي للتكرار هنا، وحذف الباء التي أدخلت على (مطالبة)، فالصواب أن يقول: (ويكون من حق المالكين الأصليين وحدهم مطالبة الجهة).

الخَاتِمَة:

تناول البحث الأخطاء الواردة في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية لسنة 2022م، وذلك من خلال بعض النماذج التي تبين للباحث وجود أخطاء لغوية فيها، وقد تبين من خلال ما تمَّت دراسته ما يلي:

1. وردت أخطاء في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية تتعلق بحركات الإعراب الأصلية، فكانت بعض الحالات تنصب ما يستحق الرفع، وترفع ما يستحق النصب، وقد كثرت هذه الأخطاء في اسم الحرف الناسخ وخبره خاصة عند توسط بعض ظروف المكان بين الحرف واسمه.
2. وردت أخطاء نحوية في العلامات الإعرابية الفرعية لا سيما في جمع المذكر السالم والمثنى.
3. وردت بعض الأخطاء اللغوية في العدد والمعدود، فهناك خلط بين تذكير العدد أو تأنيثه، وعدم التمييز في ألفاظ العقود بأنها تعامل معاملة جمع المذكر السالم.
4. وردت أخطاء لغوية في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية تتعلق بكسر (إن) وفتحها، فقد فتحت الهمزة في حال وجوب كسرها، وكسرت في حال وجوب فتحها.
5. وردت أخطاء في الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية في التمييز بين الهاء والتاء المربوطة.
6. وردت في تلك الأحكام بعض الأخطاء الدلالية التي تُعنى بالصياغة اللغوية للجملة، فكانت تحتاج للدقة في صياغتها.

التَّوْصِيَات:

بناءً على نتائج البحث، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة إقامة دورات تدريبية في اللغة العربية للقضاة والعاملين في السلك القضائي من خلال التنسيق بين وزارة العدل والجامعات الأردنية.
2. ضرورة تعيين مدقق لغوي مؤهل من ذوي الاختصاص للأحكام القضائية الصادرة عن القضاة في المحاكم الأردنية لتحديد الأخطاء اللغوية وتصويبها.
3. ضرورة قيام القاضي بانتقاء مفرداته بعناية في الحكم القضائي ومراجعتها بعد كتابتها من قِبل كاتب العدل.

Abstract

Analysis of the linguistic errors contained in the rulings issued by the Jordanian Court of Cassation for the year 2022 AD

By Atef Abed Elmajeed Abed Elnabi Abujajah

The research aimed to analyze the linguistic errors contained in the rulings issued by the Jordanian Court of Cassation for the year 2022 AD, and to correct them through some models of the decisions of those rulings. The original syntax, so some cases used to accusative what deserves to be raised, and to raise what deserves to be accusative, and these errors abounded in the name of the transcribed letter and its predicate, especially when mediating a noun sign between the letter and its name.

Based on the results of the research, the researcher recommended the need to work on establishing training courses in the Arabic language for judges and workers in the judiciary, and this can be done through coordination between the Ministry of Justice and Jordanian universities.

Keywords: errors- linguistics- judgments- Court of Cassation

الهوامش

[1]) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار صادر للطباعة والنشر، 2004، مادة (حكم).

[2]) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، معجم مقاييس اللغة، القاهرة، دار الفكر، 1979، 91/2.

[3]) بيومي، سعيد أحمد، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2007، ص18–19.

[4]) هاشم، محمود محمد، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، جامعة الملك سعود، 1989، ص190–195.

[5]) بيومي، لغة الحكم القضائي، ص9.

[6]) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، 39/1.

[7]) الفاعوري، عوني، الأخطاء الكتابية لطلبة السنة الرابعة في قسم اللغة العربية في جامعة جين جي في تايوان: دراسة تحليلية، مجلة مجمع اللغة العربية، 82، 2012، ص15.

[8]) اليافعي، منال، الأخطاء التركيبية لدى متعلمي اللغة العربية طلبة برنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة قطر أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، الدوحة، قطر، 2016، ص23.

[9]) حسن، رابيا حنيفا، تحليل الأخطاء الشائعة في مهارة التعبير التحريري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة الإرشاد الإسلامية بسنغافورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، سنغافورة، 2014، ص21.

[10]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/2672

[11]) حسن، عباس، النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، (د.ت)، 531/1.

[12]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/2672.

[13]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/2672.

[14]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/2672.

[15]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/4843).

[16]) حسن، النحو الوافي، 117/1.

[17]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/5044).

[18]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/2672.

[19]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية 2022/872.

[20]) النحاس، مصطفى، العدد في اللغة: دراسة لغوية ونحوية، الكويت، مكتبة الفلاح، 1989، ص128

[21]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1999، ص262.

[22]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/3819)

[23]) حسن، النحو الوافي، 522/4

[24]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/3819)

[25]) حسن، النحو الوافي، 523/4

[26]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/3819)

[27]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/4843).

[28]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/1767).

[29]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/5044).

[30]) محكمة التمييز الأردنية، قضية رقم (2022/2943).

[31]) حسن، النحو الوافي، 542/1.

[32]) حسن، النحو الوافي، 542/1.

[33]) محكمة التمييز الأردنية، قضية رقم (2022/2943).

[34]) حسن، النحو الوافي، 549/1-551.

[35]) محكمة التمييز الأردنية، قضية رقم (2022/2943).

[36]) اليافعي، الأخطاء التركيبية لدى متعلمي اللغة العربية طلبة برنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة قطر أنموذجًا، ص93.

[37]) العجرمي، منى؛ وبيدس، هالة، تحليل الأخطاء اللغوية لدارسي اللغة العربية للمستوى الرابع من الطلبة الكوريين في مركز اللغات في الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 42(1)، عمان، 2015، ص1091.

[38]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/2949).

[39]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/2949).

[40]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/2949).

[41]) محكمة التمييز الأردنية، رقم القضية (2022/1767).

المَصَادِرُ والمَرَاجِع

- بيومي، سعيد أحمد، (2007)، **لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية**، القاهرة، مكتبة الآداب.
- حسن، رابيا حنيفا، (2014)، **تحليل الأخطاء الشائعة في مهارة التعبير التحريري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة الإرشاد الإسلامية بسنغافورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، سنغافورة.
- حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، القاهرة، دار المعارف.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، (1999)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: محمد بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- العجرمي، منى؛ وبيدس، هالة، (2015)، تحليل الأخطاء اللغوية لدارسي اللغة العربية للمستوى الرابع من الطلبة الكوريين في مركز اللغات في الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 42(1).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1979)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، معجم مقاييس اللغة، القاهرة، دار الفكر.
- الفاعوري، عوني، (2012)، الأخطاء الكتابية لطلبة السنة الرابعة في قسم اللغة العربية في جامعة جين جي في تايوان: دراسة تحليلية، **مجلة مجمع اللغة العربية**، (82).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (2004)، **لسان العرب**، بيروت، لبنان، دار صادر للطباعة والنشر.
- النحاس، مصطفى، (1989)، **العدد في اللغة: دراسة لغوية ونحوية**، الكويت، مكتبة الفلاح.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، (د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- هاشم، محمود محمد، (1989)، **إجراءات التقاضي والتنفيذ**، الرياض، جامعة الملك سعود.
- اليافعي، منال، (2016)، **الأخطاء التركيبية لدى متعلمي اللغة العربية طلبة برنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة قطر أنموذجًا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، الدوحة، قطر.